

## عماد الحوت

نائب في البرلمان اللبناني

بيروت في: ١٦ / ٩ / ٢٠٢٦

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى معالي وزيرة التربية والتعليم العالي حول زيادات الأقساط وجهوزية المدارس الرسمية في بيروت.

المرجع: المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب

تحية طيبة وبعد،

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجّه بواسطتكم إلى معالي وزيرة التربية والتعليم العالي بالسؤال الآتي:

مع بداية العام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، تواجه العائلات في بيروت أعباء متراكمة تشمل الأقساط المدرسية والكتب والقرطاسية والزي والنقل، وسط معلومات صادرة عن ممثلي لجان الأهل تفيد بفرض أو اقتراح زيادات على أقساط عدد من المدارس الخاصة تتراوح غالباً بين ١٥% و ٣٠%.

وتُطرح علامات استفهام حول مدى استناد هذه الزيادات إلى موازنات مدرسية مدققة ومناقشة مع لجان الأهل، وفق الأصول القانونية المرعية، ولا سيما القانون رقم ١٩٩٦/٥١٥، وحول قدرة مصلحة التعليم الخاص على تدقيق الموازنات ومراقبة الرسوم الإضافية المفروضة على الأهالي.

وفي المقابل، أعلنت رابطة الأساتذة المتعاقدين أن المدارس الرسمية تبدأ عامها الدراسي في ظل نقص يقدر بنحو ٣٥٠٠ أستاذ على مستوى لبنان، نتيجة عدم السماح لفئات من الأساتذة المستعان بهم وأساتذة الصناديق بالالتحاق بالتدريس إلى حين استكمال الموافقات المطلوبة، بما يثير مخاوف جدية بشأن انتظام التدريس في مدارس بيروت الرسمية.

## عماد الحوت

نائب في البرلمان اللبناني

بناءً عليه، نسأل معالي الوزارة:

أولاً: في الأقساط المدرسية

1. كم مدرسة خاصة غير مجانية في بيروت قدّمت موازنتها للعام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧؟  
وكم موازنة دُفقت أو أُقرت أو رُفضت أو لا تزال قيد الدرس؟
2. ما قيمة القسط ونسبة الزيادة المعتمدة في كل مدرسة خاصة في بيروت، مقارنةً بالعام الدراسي السابق؟ وما النفقات الفعلية التي استندت إليها كل زيادة؟
3. هل تسمح الوزارة للمدارس بفرض أو تحصيل زيادات قبل إقرار الموازنة المدرسية وفق الأصول ومناقشتها مع الهيئة المالية في لجنة الأهل؟ وإذا كان الجواب سلبياً، فما الإجراءات التي ستتخذ بحق المدارس المخالفة؟
4. كم شكوى تلقتها الوزارة من أهالي طلاب مدارس بيروت بشأن الأقساط والكتب والزي والنقل والرسوم الإضافية؟ وكم كشفاً ميدانياً أجرته وكم مخالفة سجلتها؟
5. هل ستصدر الوزارة تعميماً واضحاً يحدد آلية الاعتراض، والمستندات المطلوبة، والمهلة المحددة للبت بكل شكوى، مع حماية الأهالي والطلاب من أي إجراء تعسفي نتيجة تقديمها؟
6. هل أصبح المجلس التحكيمي التربوي المختص بمحافظة بيروت جاهزاً فعلياً لاستقبال الدعاوى والبت بها؟ وما عدد الملفات التي وردت إليه والإجراءات المتخذة بشأنها؟

## عماد الحوت

نائب في البرلمان اللبناني

### ثانياً: في المدارس الرسمية

7. ما العدد الفعلي للأساتذة الموجودين والشاغرين في كل مدرسة وثانوية رسمية في بيروت،

موزعاً بحسب الاختصاص والحاجة التعليمية؟

8. هل تؤكد الوزارة وجود نقص يبلغ نحو ٣٥٠٠ أستاذ على مستوى لبنان؟ وكم تبلغ حصة

مدارس بيروت من هذا النقص؟

9. ما أسباب تأخر الموافقة على التحاق الأساتذة المستعان بهم وأساتذة الصناديق؟ ومتى يصدر

القرار النهائي بشأنهم؟

10. ما الخطة الفورية لمنع إلغاء الحصص أو دمج الصفوف بصورة تضر بجودة التعليم، وما

المهلة المحددة لسد الشواغر في مدارس بيروت؟

كما نطلب تزويدنا بجدول تفصيلي عن كل مدرسة خاصة ورسمية في بيروت يتضمن الموازنات

والأقساط والشكاوى ونتائج التفتيش، إضافة إلى أعداد الطلاب والأساتذة والشواغر وخطة معالجتها.

وتفضلوا بقبول الاحترام.

النائب عماد الحوت

